

الوجيز في قانون العقوبات النظرية العامة للجريمة دراسة تحليلية في ضوء أحكام القضاء الفلسطيني

المحامي الدكتور
عصام حسني الأطرش
أستاذ علم الجريمة
كلية القانون - جامعة الاستقلال
عميد كلية القانون - سابقاً
عميد الدراسات العليا والبحث العلمي - سابقاً



دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمان - الأردن



الوجيز في
قانون العقوبات
النظرية العامة للجريمة
دراسة تحليلية في ضوء أحكام القضاء الفلسطيني

345, 07

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2026/8/4734)

المؤلف: عصام حسني الأطرش

الكتاب: الوجيز في قانون العقوبات

الواصفات: العقوبات - المحاكمات - القانون الجنائي - القانون المقارن

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-404-5

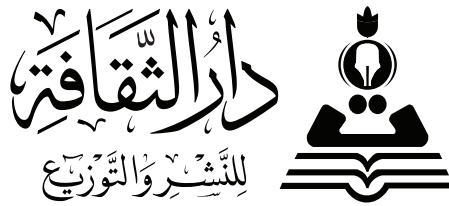
الطبعة الأولى 2027 م - 1448 هـ

جميع الحقوق محفوظة © All rights reserved Copyright

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:



أسسها خالد محمود جابر حنيف عام 1984 عمان - الأردن
Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله (شارع الجامعة الأردنية) - مقابل بوابة العلوم للجامعة الأردنية
مجمع محمد عريبات التجاري - رقم 261 - الطابق الأول - هاتف: 6 534 1929 (+962) - موبايل: 79 999 2616 (+962)

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing
Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

الوجيز في قانون العقوبات النظرية العامة للجريمة دراسة تحليلية في ضوء أحكام القضاء الفلسطيني

المحامي الدكتور
عصام حسني الأطرش
أستاذ علم الجريمة
كلية القانون - جامعة الاستقلال
عميد كلية القانون - سابقاً
عميد الدراسات العليا والبحث العلمي - سابقاً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع

2027 م - 1448 هـ

الفهرس

المقدمة.....17

الفصل الأول

ماهية قانون العقوبات

- 22.....المبحث الأول: مفهوم قانون العقوبات
- 22.....المطلب الأول: تعريف قانون العقوبات
- 23.....المطلب الثاني: أهمية قانون العقوبات
- 24.....المطلب الثالث: طبيعة قانون العقوبات
- 26.....المبحث الثاني: تطور قانون العقوبات ونشأته التاريخية
- 26.....المطلب الأول: تطور قانون العقوبات في العصور القديمة
- 26.....الفرع الأول: مجتمع الأسرة (مرحلة الانتقام الفردي)
- 27.....الفرع الثاني: مجتمع العشيرة (مرحلة الانتقام الجماعي)
- 27.....الفرع الثالث: المجتمع الحضري
- 28.....المطلب الثاني: تطور قانون العقوبات في العصور الوسطى
- 30.....المطلب الثالث: قانون العقوبات في العصر الحديث
- 31.....المطلب الرابع: أثر المدارس الفكرية في تطور قانون العقوبات
- 32.....الفرع الأول: المدرسة التقليدية
- 33.....الفرع الثاني: المدرسة التقليدية الجديدة
- 33.....الفرع الثالث: المدرسة الوضعية
- 33.....الفرع الرابع: المدارس الوسطية (المذاهب التوفيقية)
- 34.....الفرع الخامس: حركة الدفاع الاجتماعي
- 35.....المطلب الخامس: تطور قانون العقوبات في فلسطين
- 38.....المبحث الثالث: قانون العقوبات وعلاقته بالعلوم الأخرى
- 38.....المطلب الأول: العلوم الجنائية
- 38.....الفرع الأول: علم الجريمة
- 39.....الفرع الثاني: علم العقاب
- 39.....الفرع الثالث: قانون الإجراءات الجزائية
- 40.....المطلب الثاني: العلوم غير الجنائية

- 41.....الفرع الأول: العلوم القانونية.....
 41.....الفرع الثاني: العلوم الدينية.....
 42.....الفرع الثالث: علم الاجتماع.....

الفصل الثاني

نطاق تطبيق قانون العقوبات

- 46.....المبحث الأول: نطاق تطبيق قانون العقوبات من حيث الزمان.....
 46.....المطلب الأول: قاعدة عدم رجعية نصوص قانون العقوبات على الماضي.....
 46.....الفرع الأول: مفهوم قاعدة عدم رجعية نصوص قانون العقوبات على الماضي.....
 47.....الفرع الثاني: الأساس القانوني لقاعدة عدم رجعية قانون العقوبات.....
 الفرع الثالث: شروط إعمال قاعدة عدم رجعية نصوص قانون العقوبات على
 الماضي.....
 48.....المطلب الثاني: سريان قانون العقوبات بأثر رجعي (القانون الأصلح للمتهم).....
 50.....الفرع الأول: المقصود بالقانون الأصلح للمتهم.....
 50.....الفرع الثاني: الأساس القانوني لسريان قانون العقوبات بأثر رجعي (القانون
 الأصلح للمتهم).....
 51.....الفرع الثالث: ضوابط التفرقة بين القانون القديم والقانون الجديد فيما يتعلق
 بالعقوبة.....
 52.....الفرع الرابع: الخصائص العامة للقانون الأصلح للمتهم.....
 54.....الفرع الخامس: شروط تطبيق القانون الأصلح للمتهم.....
 58.....الفرع السادس: حالات استبعاد القانون الأصلح للمتهم.....
 المبحث الثاني: نطاق تطبيق قانون العقوبات من حيث المكان (مبدأ إقليمية قانون
 العقوبات).....
 61.....المطلب الأول: مفهوم مبدأ إقليمية قانون العقوبات.....
 62.....المطلب الثاني: مفهوم إقليم الدولة.....
 62.....الفرع الأول: الإقليم البري للدولة (الأرضي).....
 63.....الفرع الثاني: الإقليم البحري.....
 64.....الفرع الثالث: الإقليم الجوي.....
 65.....الفرع الرابع: السفن.....
 67.....الفرع الخامس: المركبات الهوائية.....
 68.....الفرع السادس: الأراضي الأجنبية التي تحتلها القوات المسلحة الأردنية.....

الفرع السابع: مبدأ إقليمية قانون العقوبات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.....	68
المطلب الثالث: القواعد التي تحدد مكان وقوع الجريمة.....	70
المطلب الرابع: الاستثناءات الواردة على مبدأ الإقليمية.....	74
المطلب الخامس: امتداد قانون العقوبات الوطني إلى إقليم أجنبي.....	76
الفرع الأول: مبدأ الشخصية.....	76
الفرع الثاني: مبدأ العينية.....	78
الفرع الثالث: مبدأ العالمية.....	79
المطلب السادس: مفعول الأحكام الأجنبية في فلسطين.....	80

الفصل الثالث

ماهية الجريمة

المبحث الأول: مفهوم الجريمة.....	88
المطلب الأول: تعريف الجريمة.....	88
الفرع الأول: التعريف القانوني للجريمة.....	88
الفرع الثاني: تعريف المجرم.....	90
المطلب الثاني: عناصر الجريمة.....	91
الفرع الأول: الأركان العامة للجريمة.....	91
الفرع الثاني: الأركان الخاصة بالجريمة.....	92
المطلب الثالث: تقسيمات الجريمة.....	93
الفرع الأول: معايير تقسيم الجريمة.....	94
الفرع الثاني: أساس التقسيم الثلاثي للجرائم.....	94
الفرع الثالث: أهمية التقسيم الثلاثي للجرائم.....	96
المبحث الثاني: تمييز الجريمة عن المفاهيم المشابهة.....	98
المطلب الأول: الجريمة التأديبية.....	98
المطلب الثاني: الجريمة المدنية.....	100
المبحث الثالث: ظروف الجريمة.....	102
المطلب الأول: الظروف من حيث طبيعتها.....	102
المطلب الثاني: الظروف من حيث تأثيرها.....	103
المطلب الثالث: الظروف من حيث نطاق تطبيقها.....	104
المطلب الرابع: الظروف وفقاً لمصدرها.....	105
المطلب الخامس: التمييز بين الأعذار القانونية والظروف (الأسباب) المخففة.....	105

الفصل الرابع

الركن الشرعي (القانوني) للجريمة

المبحث الأول: ماهية مبدأ الشرعية الجنائية.....	110
المطلب الأول: مضمون مبدأ الشرعية الجنائية.....	110
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمبدأ الشرعية الجنائية.....	111
المطلب الثالث: أهداف مبدأ الشرعية.....	114
المطلب الرابع: تقييم مبدأ الشرعية الجنائية.....	114
المبحث الثاني: النتائج المترتبة على مبدأ الشرعية.....	117
المطلب الأول: حصر مصادر التجريم والعقاب.....	117
المطلب الثاني: تفسير النصوص الجنائية.....	118
الفرع الأول: مدلول تفسير النصوص الجنائية.....	118
الفرع الثاني: مصادر التفسير.....	119
الفرع الثالث: مناهج التفسير.....	120
الفرع الرابع: قواعد التفسير في حال التنازع الظاهري لنصوص قانون العقوبات.....	124
المطلب الثالث: حظر القياس في التجريم والعقاب.....	126

الفصل الخامس

الركن المادي للجريمة

المبحث الأول: ماهية الركن المادي.....	130
المبحث الثاني: عناصر الركن المادي.....	132
المطلب الأول: السلوك الإجرامي.....	132
الفرع الأول: مفهوم السلوك الإجرامي.....	132
الفرع الثاني: أنواع السلوك الإجرامي.....	133
المطلب الثاني: النتيجة الإجرامية.....	136
الفرع الأول: المدلول المادي.....	136
الفرع الثاني: المدلول القانوني.....	137
المطلب الثالث: العلاقة السببية.....	138
الفرع الأول: ماهية العلاقة السببية.....	139
الفرع الثاني: نظريات السببية.....	139
الفرع الثالث: موقف التشريعات المقارنة من العلاقة السببية.....	143
الفرع الرابع: موقف القضاء المقارن من العلاقة السببية.....	145

الفصل السادس

الشروع في الجريمة

المبحث الأول: ماهية الشروع في الجريمة.....	152
المطلب الأول: مفهوم الشروع.....	152
الفرع الأول: مراحل ارتكاب الجريمة.....	152
الفرع الثاني: تعريف الشروع.....	155
المطلب الثاني: أنواع الشروع.....	157
الفرع الأول: الشروع الناقص (الجريمة الموقوفة).....	157
الفرع الثاني: الشروع التام (الجريمة الخائبة).....	158
الفرع الثالث: الجريمة المستحيلة.....	159
المبحث الثاني: أركان الشروع في الجريمة.....	163
المطلب الأول: عناصر الشروع في الجريمة.....	163
الفرع الأول: البدء بتنفيذ الجريمة.....	163
الفرع الثاني: قصد ارتكاب جناية أو جنحة.....	167
الفرع الثالث: عدم إتمام الجريمة لسبب خارج عن إرادة الجاني.....	168
المطلب الثاني: عقاب الشروع.....	169
الفرع الأول: الجرائم التي يعاقب على الشروع فيها.....	170
الفرع الثاني: مقدار العقوبة على الشروع.....	171

الفصل السابع

المساهمة الجنائية

المبحث الأول: ماهية المساهمة الجنائية.....	178
المطلب الأول: مفهوم المساهمة الجنائية.....	178
الفرع الأول: تعريف المساهمة الجنائية.....	178
الفرع الثاني: أركان المساهمة الجنائية.....	179
المطلب الثاني: الاتجاهات الفقهية في المساهمة الجنائية.....	181
الفرع الأول: المذهب الذي يساوي بين المشتركين في الجريمة.....	181
الفرع الثاني: المذهب الذي ينكر المساهمة الجنائية (تعدد الجرائم وتعدد المساهمين).....	181
الفرع الثالث: المذهب الذي يفرق بين المشتركين في الجريمة.....	182
الفرع الرابع: موقف المشرع الأردني.....	183

185.....	المبحث الثاني: المساهمة الجنائية الأصلية.....
185.....	المطلب الأول: الفاعل الأصلي.....
186.....	الفرع الأول: الفاعل المادي للجريمة.....
186.....	الفرع الثاني: الفاعل المعنوي.....
188.....	المطلب الثاني: الشريك.....
191.....	المطلب الثالث: عقوبة المساهمين الأصليين في الجريمة.....
194.....	المبحث الثالث: المساهمة الجنائية التبعية.....
194.....	المطلب الأول: التدخل.....
194.....	الفرع الأول: مفهوم المتدخل في الجريمة.....
195.....	الفرع الثاني: صور التدخل في الجريمة.....
201.....	الفرع الثالث: أركان التدخل في الجريمة.....
206.....	الفرع الرابع: عقوبة التدخل في الجريمة.....
210.....	الفرع الخامس: المخبيء.....
212.....	المطلب الثاني: التحريض.....
212.....	الفرع الأول: مفهوم التحريض.....
215.....	الفرع الثاني: شروط التحريض.....
220.....	الفرع الثالث: المحرض الصوري.....
223.....	الفرع الرابع: عقوبة التحريض.....

الفصل الثامن

أسباب الإباحة

230.....	المبحث الأول: ماهية أسباب الإباحة.....
230.....	المطلب الأول: مفهوم أسباب الإباحة.....
231.....	المطلب الثاني: طبيعة أسباب الإباحة.....
232.....	المطلب الثالث: أساس أسباب الإباحة وآثارها.....
233.....	المطلب الرابع: تمييز أسباب الإباحة عن غيرها.....
233.....	الفرع الأول: تمييز أسباب الإباحة عن موانع المسؤولية.....
234.....	الفرع الثاني: تمييز أسباب الإباحة عن موانع العقاب.....
236.....	المبحث الثاني: تطبيقات أسباب الإباحة.....
236.....	المطلب الأول: ممارسة الحق.....
239.....	المطلب الثاني: أداء الواجب.....

239.....	الفرع الأول: الأساس القانوني لإباحة أداء الواجب.....
240.....	الفرع الثاني: تطبيقات أداء الواجب.....
242.....	الفرع الثالث: شروط إباحة الفعل.....
244.....	المطلب الثالث: الأفعال التي يجيزها القانون.....
244.....	الفرع الأول: حق التأديب.....
247.....	الفرع الثاني: ممارسة الألعاب الرياضية.....
249.....	الفرع الثالث: ممارسة الأعمال الطبية.....
252.....	المبحث الثالث: الدفاع الشرعي.....
252.....	المطلب الأول: مفهوم الدفاع الشرعي وأساسه.....
254.....	المطلب الثاني: شروط الدفاع الشرعي.....
254.....	الفرع الأول: الشروط المتطلبية في فعل الاعتداء.....
264.....	الفرع الثاني: شروط فعل الدفاع.....
267.....	المطلب الثالث: إثبات الدفاع الشرعي وأثره.....
267.....	الفرع الأول: إثبات الدفاع الشرعي.....
269.....	الفرع الثاني: أثر الدفاع الشرعي.....

الفصل التاسع

الركن المعنوي للجريمة

275.....	المبحث الأول: القصد الجنائي.....
275.....	المطلب الأول: مفهوم القصد الجنائي.....
275.....	الفرع الأول: النظريات المرتبطة بمفهوم القصد الجنائي.....
276.....	الفرع الثاني: تعريف القصد الجنائي.....
278.....	المطلب الثاني: عناصر القصد الجنائي.....
279.....	الفرع الأول: العلم.....
284.....	الفرع الثاني: الجهل بالوقائع والقانون (أو الغلط فيها).....
290.....	الفرع الثالث: الإرادة.....
295.....	المطلب الثالث: أنواع القصد الجنائي.....
295.....	الفرع الأول: القصد الجنائي العام والقصد الخاص.....
297.....	الفرع الثاني: القصد الجنائي المباشر والاحتمالي.....
298.....	الفرع الثالث: القصد الجنائي المحدد وغير المحدد.....
299.....	الفرع الرابع: القصد البسيط والقصد المقترن بسبق الإصرار.....

301.....	المطلب الرابع: لحظة توافر القصد الجنائي وإثباتها
301.....	الفرع الأول: لحظة توافر القصد الجنائي
301.....	الفرع الثاني: إثبات القصد الجنائي
304.....	المبحث الثاني: الخطأ الجنائي
304.....	المطلب الأول: ماهية الخطأ الجنائي
304.....	الفرع الأول: تعريف الخطأ الجنائي
306.....	الفرع الثاني: معايير الخطأ الجنائي
307.....	الفرع الثالث: أحكام الخطأ الجنائي
310.....	المطلب الثاني: صور الخطأ الجنائي
311.....	الفرع الأول: الإهمال
312.....	الفرع الثاني: قلة الاحتراز
313.....	الفرع الثالث: عدم مراعاة القوانين والأنظمة

الفصل العاشر

اجتماع الجرائم

318.....	المبحث الأول: مفهوم اجتماع الجرائم
319.....	المبحث الثاني: الاجتماع المعنوي للجرائم
319.....	المطلب الأول: مفهوم الاجتماع المعنوي للجرائم
320.....	المطلب الثاني: عناصر الاجتماع المعنوي للجرائم
320.....	الفرع الأول: وحدة الفعل الجرمي
320.....	الفرع الثاني: تعدد الأوصاف القانونية
321.....	المطلب الثالث: مقدار العقوبة في الاجتماع المعنوي للجرائم
325.....	المبحث الثالث: الاجتماع المادي للجرائم
325.....	المطلب الأول: مفهوم الاجتماع المادي للجرائم
326.....	المطلب الثاني: عناصر الاجتماع المادي للجرائم
326.....	الفرع الأول: ارتكاب شخص واحد لأكثر من جريمة مستقلة
	الفرع الثاني: عدم صدور حكم مبرم في إحدى هذه الجرائم أثناء ارتكاب
327.....	الشخص لجرائمه المتتالية

- 327.....المطلب الثالث: مقدار العقوبة في الاجتماع المادي للجرائم.....
 327.....الفرع الأول: مقدار العقوبة في الاجتماع المادي للمخالفات.....
 328.....الفرع الثاني: مقدار العقوبة في الاجتماع المادي للجنايات والجنح.....

الفصل الحادي عشر

موانع المسؤولية الجنائية

- 334.....المبحث الأول: ماهية المسؤولية الجنائية.....
 334.....المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الجنائية.....
 334.....الفرع الأول: تعريف المسؤولية الجنائية.....
 336.....الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي.....
 338.....الفرع الثالث: تمييز المسؤولية الجنائية عن المسؤولية المدنية.....
 339.....المطلب الثاني: عناصر المسؤولية الجنائية.....
 340.....الفرع الأول: الوعي.....
 341.....الفرع الثاني: الإرادة.....
 341.....المطلب الثالث: أساس المسؤولية الجنائية.....
 341.....الفرع الأول: المذهب التقليدي (مذهب حرية الاختيار).....
 342.....الفرع الثاني: المذهب الوضعي (مذهب الحتمية أو الجبرية).....
 343.....الفرع الثالث: مذهب الحرية المقيدة (الاتجاه المختلط).....
 344.....المبحث الثاني: موانع المسؤولية الجنائية الراجعة إلى انتفاء الإرادة (حرية الاختيار).....
 344.....المطلب الأول: الإكراه.....
 344.....الفرع الأول: مفهوم الإكراه.....
 345.....الفرع الثاني: الإكراه المادي.....
 347.....الفرع الثالث: الإكراه المعنوي.....
 350.....المطلب الثاني: حالة الضرورة.....
 351.....الفرع الأول: ماهية حالة الضرورة.....
 355.....الفرع الثاني: شروط حالة الضرورة المتعلقة بالخطر.....
 357.....الفرع الثالث: الشروط المتعلقة بفعل الضرورة.....
 360.....المبحث الثالث: موانع المسؤولية الجنائية الراجعة إلى انتفاء الوعي أو الإدراك.....
 360.....المطلب الأول: صغر السن.....
 361.....الفرع الأول: مفهوم صغر السن.....

363.....	الفرع الثاني: مراحل المسؤولية الجنائية لصغير السن
366.....	المطلب الثاني: الاختلال العقلي
367.....	الفرع الأول: مفهوم الاختلال العقلي
369.....	الفرع الثاني: شروط انتفاء المسؤولية الجنائية بسبب الاختلال العقلي
371.....	الفرع الثالث: محاكمة المتهم المختل عقلياً
373.....	المطلب الثالث: الغيبوبة الناشئة عن تناول مواد مسكرة أو عقاقير مخدرة
373.....	الفرع الأول: ماهية المسكرات والعقاقير المخدرة
375.....	الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة أثناء التخدير
379.....	الخاتمة
383.....	المراجع

المقدمة

يُعد القانون الجنائي أحد أهم فروع القانون العام، لما له من دور محوري في حماية المجتمع وصون نظامه العام، وتحقيق التوازن بين حق الدولة في العقاب وضمانات الأفراد وحرياتهم. فهو الإطار القانوني الذي يُحدد الأفعال المجرّمة، ويبيّن أركان الجريمة، ويُقرر الجزاءات المقررة لها، وفقاً لمبدأ الشرعية الذي يُعد حجر الزاوية في السياسة الجنائية الحديثة.

وقد جاء هذا الكتاب الموسوم بـ **(الوجيز في قانون العقوبات)** ليقدّم عرضاً مركزاً وواضحاً لأحكام قانون العقوبات، جامعاً بين التأصيل النظري والتحليل العملي، ومراعياً أحدث الاتجاهات الفقهية والقضائية في هذا المجال. غير أن هذا المؤلف يقتصر في نطاقه العلمي على **النظرية العامة للجريمة**، باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه سائر الأحكام الجزائية، والركيزة التي لا غنى عنها لفهم الجرائم الخاصة والعقوبات المقررة لها.

ومن أبرز مميزات هذا الكتاب استناده إلى قرارات القضاء الفلسطيني، حيث تمّ توظيف الأحكام الصادرة عن المحاكم الفلسطينية بوصفها مصدراً أساسياً في الشرح والتحليل، بما يعكس التطبيق العملي للنصوص الجزائية، ويبرز الاتجاهات القضائية المستقرة في تفسيرها وتأويلها. وقد تمّ اعتماد هذه القرارات من خلال مناقشتها وتحليلها واستخلاص المبادئ القانونية التي أرستها، بما يُسهّم في ربط الدراسة النظرية بالواقع القضائي.

كما حرص المؤلف على إجراء مقارنات منهجية مختارة مع بعض التشريعات العربية، وعلى وجه الخصوص التشريع العراقي والمصري والقطري والسوري، وذلك لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف في تنظيم أركان الجريمة، وصور المساهمة الجنائية، وأسباب الإباحة، وموانع المسؤولية. وقد استهدفت هذه المقارنات تعميق الفهم التحليلي للنصوص، وإبراز الفلسفة التشريعية الكامنة وراءها، دون الخروج عن الإطار المحدد للكتاب والمتمثل في النظرية العامة للجريمة.

ويأتي هذا الجهد العلمي في ظل واقع قانوني فلسطيني يتسم بتعدد المرجعيات التشريعية وتباين مصادر القواعد القانونية، الأمر الذي يفرض تحديات عملية وعلمية أمام القاضي والمحامي والباحث. ومن هنا تبرز الحاجة الماسة إلى مؤلفات علمية رصينة تُسهّم في توحيد الفهم، وتوضيح الاتجاهات القضائية، وتقريب النصوص القانونية إلى التطبيق العملي، بما يعزز الأمن القانوني ويخدم مسيرة تطوير العدالة الجنائية في فلسطين.

وختاماً، فإن التأليف في العلم وبذله للناس من أجل القربات وأعظم وجوه الصدقة الجارية، وقد قال رسول الله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولد صالح يدعو له» (رواه مسلم). وإن كان في هذا العمل علمٌ يُنتفع به، فذلك فضلٌ من الله ورجاءُ أجرٍ باقٍ ما دام الانتفاع به قائماً.

والله وليُّ التوفيق.

المؤلف

أ. د عصام الأطرش